

أن الأئمة عليهم السلام معصومون أم مجرد علماء أبرار؟

الشيخ ياسر الحبيب

إعداد: محمد أبو سلطان





alqatrah.net

قطرة الحق على صخرة الباطل

موقع رؤى ومحاضرات الشيخ ياسر الحبيب

A website dedicated to the views
and lectures of sheikh Yasser al-Habib

اعتقاد الأوائل

أن الأئمة عليهم السلام معصومون

أم مجرد علمـــــــاء أبـــرار؟

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ إِلَى قِيَامِ يَوْمِ الدِّينِ

مُقَدَّمَـــةٌ

يروّج بعض المنحرفين وذوي الظواهر البالونية شبهة عدم اعتقاد أصحاب الأئمة عليهم السلام بعصمتهم مستشهدين بعباراتٍ لم يفهموا معانيها بسبب قصر نظرهم وقلة اطلاعهم وتبحِّرهم في روايات أهل البيت عليهم السلام وسيرتهم وما جاء عنهم.

فهل صحيح أن الأوائل من الأصحاب ما كانوا معتقدين بعصمة الأئمة عليهم السلام؟ وهل كانوا يعتقدون أنهم مجرَّد علماء أتقياء أبرار؟! ما هو القول الفصل في ذلك؟!

وبهذا الخصوص وردتنا عبر موقع القطرة أسئلةً تتعلق بالعصمة، وعن اعتقاد ابن الجنيد -أبو علي محمد بن أحمد بن جنيد الإسكافي- بها بما جاء عنه في المسائل السروية للشيخ المفيد، وأيضاً عما جرى بين المعلى بن الخنيس وابن أبي يعفور، وقد أجاب سماحة الشيخ الحبيب عنها. ولأهمية هذا الموضوع ودفعاً للشبهات؛ قررنا نشره ككتيِّب لتعمَّ الفائدة.

س١: هناك من يدَّعي أن أغلب أصحاب القرون الثلاثة الأولى لم يكونوا معتقدين بعصمة الأئمة عليهم السلام ومع هذا لم يخرجهم الأئمة من المذهب والدين! ويستدلون ببعض أقوال العلماء كالشهيد الثاني وما ورد في كتابه حقائق الإيمان:

"وليس بعيدا الاكتفاء بالأخير، على ما يظهر من حال رواتهم ومعاصريهم من شيعتهم في أحاديثهم عليهم السلام، فإن كثيرا منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخفائها عليهم، بل كانوا يعتقدون أنهم علماء أبرار، يعرف ذلك من تتبع سيرهم وأحاديثهم وفي كتاب أبي عمرو الكشي رحمه الله جملة مطلعة على ذلك، مع أن المعلوم من سيرتهم عليهم السلام مع هؤلاء أنهم كانوا حاكمين بإيمانهم بل عدالتهم". ويكمل إلى أن يقول: "والالزام خروج أكثر شيعتهم عن الإيمان، وهو باطل".

فما معنى الكلام أعلاه؟

ج١: يتضح معنى كلام الشهيد الثاني عند ملاحظة ما سبقه وما أحال عليه. لقد قال: «**أما التصديق بكونهم معصومين مطهرين عن الرجس، كما دلت عليه الأدلة العقلية والنقلية. والتصديق بكونهم منصوصا عليهم من الله تعالى ورسوله، وأنهم حافظون للشرع، عالمون بما فيه صلاح أهل الشريعة من أمور معاشهم ومعادهم. وأن علمهم ليس عن رأي واجتهاد بل عن يقين تلقوه عن من لا ينطق عن الهوى خلفا عن سلف بأنفس قوية قدسية، أو بعضه لدني من لدن حكيم خبير. وغير ذلك مما يفيد اليقين، كما ورد في الحديث أنهم عليهم السلام محدثون؛ أي: معهم ملك يحدثهم بجميع**

ما يحتاجون أو يرجع إليهم فيه. أو أنهم يحصل لهم نكت في القلوب بذلك على أحد التفسيرين للحديث. وأنه لا يصح خلو العصر عن إمام منهم وإلا لساخت الأرض بأهلها، وأن الدنيا تتم بتمامهم ولا تصح الزيادة عليهم، وأن خاتمهم المهدي صاحب الزمان عليه السلام وأنه حي إلى أن يأذن الله تعالى له ولغيره، وأدعية الفرقة المحقة الناجية بالفرج بظهوره عليه السلام كثيرة؛ فهل يعتبر في تحقق الإيمان أم يكفي اعتقاد إمامتهم ووجوب طاعتهم في الجملة؟ فيه الوجهان السابقان في النبوة. ويمكن ترجيح الأول، بأن الذي دل على ثبوت إمامتهم دل على جميع ما ذكرناه خصوصا العصمة، لثبوتها بالعقل والنقل. وليس بعيدا الاكتفاء بالأخير، على ما يظهر من حال رواتهم ومعاصريهم من شيعتهم في أحاديثهم عليهم السلام، فإن كثيرا منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لخفائها عليهم، بل كانوا يعتقدون أنهم علماء أبرار، يعرف ذلك من تتبع سيرهم وأحاديثهم، وفي كتاب أبي عمرو الكشي رحمه الله جملة مطلعة على ذلك، مع أن المعلوم من سيرتهم عليهم السلام مع هؤلاء أنهم كانوا حاكمين بإيمانهم بل عدالتهم»[1].

إنه كما ترى بحَثَ في ما هو ضروري في تحقق الإيمان، ومنه الاعتقاد بالعصمة، حيث رجَّح ضروريّته لأن الدليل الدال عليه هو ذاته الدال على الإمامة. ثم مع هذا الترجيح؛ لم يستبعد عدم سلب صفة الإيمان من غير المعتقد بالعصمة، لأنه استظهر حكم الأئمة عليهم السلام على كثير من أصحابهم بالإيمان بل بالعدالة رغم كاشفية أخبارهم - كما في رجال الكشي - عن عدم إيمانهم بالعصمة.

ولكن الشهيد الثاني ليس يقصد من هذا الكلام أن مَن يؤمن بالإمامة دون العصمة مؤمن مطلقا؛ بل يقصد أن الذي يؤمن بالإمامة وتخفى عليه

١- حقائق الإيمان ص١٥٠.

العصمـة لا يبعـد تحقـق إيمانـه، لأنـه في حقيقـة الأمـر يكـون قـاصرا لا مقـصّرا.

يدلـك عـلى أن هـذا هـو مـراد الشـهيد الثـاني قولُـه: «**فـإن كثـيرا منهم مـا كانوا يعتقـدون عصمتهـم لخفائهـا عليهـم**»، أي أنهـم لم يطلعـوا عليهـا أو لم يدركوهـا لكونهـا تفصيـلا عـن الإمامـة، لا أنهـا كانـت ظاهـرة لهـم واطلعـوا عليهـا ومـع ذلـك رفضوهـا، فإنهـم لـو ذاك يكونـون خارجـين عـن الإيـمان جزمـا.

أمـا علـة هـذا الخفـاء فتتمثـل في أن كثـيرا مـن أصحـاب الأئمـة عليهم السـلام هـم مـن المهتديـن المتشـيعين، أي الذيـن جـاءوا مـن البيئـة المذهبيـة المخالفـة. ومعلـومٌ أن الاعتقـاد بالعصمـة في تلـك البيئـة مهجـور حتـى أنهـم لا يعتقـدون بعصمـة رسـول الله صلى الله عليـه وآلـه؛ ناهيـك عـن الاعتقـاد بعصمـة مَـن دونه، حيـث يـرون ذلـك ضربـا مـن الغلـو. وتنـزّه الإنسـان عـن كل رواسـب عقيدتـه الباطلـة السـابقة أمرٌ يحتـاج إلى وقـت وجهـد ووفـرة ووضـوح في الدلائـل، وهـذا مـا لم يتـأتَّ لكثـير مـن الأصحـاب في مُـدَدِ أعمارهـم، خاصـة في ظـل ظـروف التقيـة والاضطهـاد التـي كانـت تضطـر الأئمـة عليهـم السـلام أنفسـهم إلى كتـمان كثـيرٍ مـن خصائصهـم وحقائقهـم حتـى عـن خُلَّـصِ أصحابهـم خشـيةً وإشـفاقا عليهـم، إذ كان تصريـح أحـد بأنـه يعتقـد مثـلاً بعصمـة الكاظـم عليـه السـلام موجبًـا للحكـم عليـه بالغلـو والكفـر عنـد الدولـة وفقهائهـا وقضاتهـا، وقـد يكلّفـه ذلـك حياتـه.

ولقـد كان أصحـاب الأئمـة يستشـعرون أحيانـا أنهـم عليهـم السـلام يخفـون عنهـم أمـورا أو تخفيهـا العـوارض والظـروف، ولـذا كانـوا يكـررون أمـام الله وأمـام النـاس أن القـول منهـم في جميـع الأشـياء قـول آل محمـد عليهـم السـلام في مـا أسرّوا ومـا أعلنـوا وفي مـا بلغهـم عنهـم وفي مـا لم يبلغهـم. وهـذا في الواقـع كافٍ في مثـل تلـك الظـروف الزمنيـة في تحقـق الإيـمان وإن لم يقـف المؤمـن منهـم عـلى العصمـة، لأنهـا تفصيـل قـد أجملـه في اعتقـاده.

وإن هـذا هـو الـذي أراده الشـهيد الثـاني مـن كلامـه المزبـور، فإنـه بعدمـا ذكـر مـا يُعَـدُّ مـن تفصيـل الاعتقـاد بأصـل الإمامـة قـال: «**فهـل يعتـبر [هـذا التفصيل] في تحقـق الإيـمان أم يكفـي اعتقـاد إمامتهـم ووجـوب طاعتهـم في الجملـة؟ فيـه الوجهـان السـابقان في النبـوة**». فـتراه هنـا قـد أحـال عـلى مـا ذكـره سـابقا في أصل النبـوة، وهـو قبـل صفحتـين حيـث قـال: «**الأصـل الثالـث التصديـق بنبـوة محمـد صـلى الله عليـه وآلـه وبجميـع مـا جـاء بـه تفصيـلا في مـا علـم تفصيـلا، وإجمـالا في مـا علـم إجمـالا. وليـس بعيـدا أن يكـون التصديـق الإجمـالي بجميـع مـا جـاء بـه عليـه السـلام كافيـا في تحقـق الإيـمان، وإن كان المكلـف قـادرا عـلى العلـم بذلـك تفصيـلا يجـب العلـم بتفاصيـل مـا جـاء بـه مـن الشرائـع للعمـل بـه. وأمـا تفصيل مـا أخـبر بـه مـن أحـوال المبـدأ والمعـاد، كالتكليـف بالعبـادات، والسـؤال في القـبر وعذابـه، والمعـاد الجسـماني، والحسـاب والـصراط، والجنـة، والنـار، والميـزان، وتطايـر الكتـب، ممـا ثبـت مجيئـه بـه تواتـرا، فهـل التصديـق بتفاصيلـه معتـبرة في تحقـق الإيـمان؟ صرح باعتبـاره جمـع مـن العلـماء. والظاهـر أن التصديـق بـه إجمـالا كاف، بمعنـى إن المكلـف لـو اعتقـد حقيـة كل مـا أخـبر بـه عليـه السـلام؛ بحيـث كلـما ثبـت عنـده جزئـي منهـا صـدَّق بـه تفصيـلا؛ كان مؤمنـا؛ وإن لم يطلـع عـلى تفاصيـل تلـك الجزئيـات بعـد. ويؤيـد ذلـك أن أكثـر النـاس في الصـدر الأول لم يكونـوا عالمـين بهـذه التفاصيـل في الأول، بـل كانـوا يطلعـون عليهـا وقتـا فوقتـا، مـع الحكـم بإيمانهـم في كل وقـت مـن حـين التصديـق بالوحدانيـة والرسـالة، بـل هـذا حـال أكثـر النـاس في جميـع الأعصـار كـما هـو المشـاهد فلـو اعتبرنـاه لـزم خـروج أكثـر أهـل الإيـمان عنـه، وهـو بعيـد عـن حكمـة العزيـز الحكيـم**»[1].

إذن؛ إن هـؤلاء الذيـن اعتُـبر إيمانهـم مـن أصحـاب الأئمـة عليهـم السـلام هـم كأولئـك مـن أصحـاب النبـي صـلى الله عليـه وآلـه؛ الذيـن خفيـت عنهـم

١- حقائق الإيمان ص١٤٨.

التفاصيل والجزئيات «**وكانوا يطلعون عليها وقتا فوقا**»، لا لجحود منهم أو تقصير بل لقصور أو لعوارض وموانع وظروف، فحينئذ يكفي تصديقهم الإجمالي في تحقق الإيمان مع إحراز أن الواحد منهم «**كلما ثبت عنده جزئي منها صدّق به تفصيلا**».

هذا ولا يخفى أن القائل بأن كثيرا من أصحاب الأئمة عليهم السلام خفيت عليهم العصمة؛ قائل أيضا بأن كثيرا منهم لم تخفَ عليهم إذ سمحت ظروفهم بالاطلاع عليها، فآمنوا بها وحدّثوا بأخبارها ونشروها عقيدةً راسخةً في أهل الحق. ثم إن أولئك الذين خفيت عليهم العصمة؛ كثيرا ما كانت تتجلى لهم في ما بعد فيؤمنون بها ويقطعون عليها. ويمكن ههنا تصوّر ذلك في مثال سدير الصيرفي، فلقد وجدناه في رواية يعترض على الإمام الصادق عليه السلام أو يعذله بما يكشف عن عدم إدراكه لعصمته، حين قال له: «**والله ما يسعك القعود! فقال: ولِمَ يا سدير؟ قال: لكثرة مواليك وشيعتك وأنصارك، والله لو كان لأمير المؤمنين عليه السلام ما لك من الشيعة والأنصار والموالي ما طمع فيه تيم ولا عدي**»[١] ثم لم يلبث سدير أن أدرك العصمة بعد زمن عندما سمع من الإمام عليه السلام قوله الصريح: «**نحن قوم معصومون، أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض**»[٢] وهذه الرواية الأخيرة متأخرة زمانا - على الظاهر - من تلك بقرينة الراوي عن سدير وهو أبو طالب الأزدي الشعراني، وعنه أبو عبد الله البرقي.

١- الكافي ج٢ ص٤٢٤.

٢- الكافي ج١ ص٢٦٩.

س٢: ما تفسير دفاع السيد بحر العلوم عن ابن الجنيد الذي كان يقول أن عدم الاعتقاد بالعصمة لا يخرج من المذهب؟

ج٢: أما ابن الجنيد فإنه لم يقل أن عدم الاعتقاد بالعصمة لا يخرج من المذهب، ولا بلغنا عنه نص في ذلك. إنما الذي بلغنا هو ما جاء في **المسائل السروية** للمفيد من أن ابن الجنيد في رسالة له تسمى **المسائل المصرية** حمل تعارض الأخبار على إفتاء الأئمة عليهم السلام بالرأي، ولازم ذلك أنهم غير معصومين وإنما هم من أهل النظر والاجتهاد.

وحيث أن **المسائل المصرية** لم تُعرَف أنها من رسائل ابن الجنيد لانفراد **المسائل السروية** بذكرها، بل لم يُحرَز كون **المسائل السروية** للمفيد أصلا؛ فإن القطع على أن ابن الجنيد قائل بهذا القول يمنعه الورع والاحتياط، فلعل الرجل بريء منه، أو أنه فُهِم خطأ، فهو على كل حال لم يُشتَهر عنه هذا القول، ولا نُسب إليه إلا في كتاب غير معلوم النسبة للناسب أصلاً، ولو كان قائلاً به لاشتُهر عنه كما اشتُهر قوله بالقياس، ولجُعل العلة العظمى في ردّ مصنفاته وعدم التعويل عليها، والحال أنّا نرى الإطباق على أن علة الرد إنما هو قوله بالقياس فقط، كما نجد مثلاً في ترجمته لدى شيخ الطائفة إذ قال فيه: «**جيّد التصنيف حَسَنَه، إلا أنه كان يرى القول بالقياس فتُركت لذلك كتبه ولم يعوَّل عليها**»[١].

فهذا – أعني عدم اشتهار قوله بعدم عصمة الأئمة عليهم السلام – هو سرّ دفاع السيد بحر العلوم عنه، إذ قال: «**وهذا القول وإن لم يشتهر عنه إلا أن قوله بالقياس معروف مشهور**»[٢]. مُضافاً إلى ما قرّره السيد مما يجري

١- الفهرست ص٢٠٩.

٢- الفوائد الرجالية ج٣ ص٢١٣.

مجرى كلام الشهيد الثاني من الحمل في مثل هذه الموارد على خفاء الأدلة إذ قال: «**والوجه في الجمع بين ذلك وبين ما نراه من اتفاق الأصحاب على جلالته وموالاته وعدم قطع العصمة بينهم وبينه؛ حمله على الشبهة المحتملة في ذلك الوقت لعدم بلوغ الأمر فيه إلى حد الضرورة، فإن المسائل قد تختلف وضوحا وخفاء باختلاف الأزمنة والأوقات، فكم من أمر جلي ظاهر عند القدماء قد اعتراه الخفاء في زماننا لبعد العهد وضياع الأدلة. وكم من شيء خفي في ذلك الزمان قد اكتسى ثوب الوضوح والجلاء باجتماع الأدلة المنتشرة في الصدر الأول، أو تجدد الإجماع عليه في الزمان المتأخر**»[1].

إلا أنّا مع ذلك نرى أن هذا الدفاع مخدوش بثبوت **المسائل السروية** للمفيد، فلغته هي لغة المفيد لا تختلف عنها، كما أن للمفيد رسالة أخرى ذكرها النجاشي بعنوان **النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرأي** وأخرى بعنوان **رسالة الجنيدي إلى أهل مصر**، ما يعني صحة نسبة الرد للمفيد، وأما نسبة القول لابن الجنيد فعدم الاشتهار مانع من الجزم بها، فلا يبقى سوى احتمال اشتباه المفيد في فهم مراد ابن الجنيد أو تحميله ذلك اللازم وهو قول الأئمة عليهم السلام بالرأي، فإنه على كل حال لا صراحة في ما وصلنا عن ابن الجنيد في ذلك، والورع والاحتياط قاضيان بمنع هذه النسبة إليه قبل الوقوف على قوله الصريح واشتهاره عنه. ولقد استدرك بعض العلماء على من ردّوا على ابن الجنيد بما يفيد اشتباههم في فهم مراده، فلاحظ مثلا ما في هامش عوالي اللئالي للاقا مجتبى العراقي: «**قال السيد المرتضى رحمه الله: قد روت الشيعة الإمامية كلها ما هو موجود في كتبها ومشهور في رواياتها - ثم حكى هذا الحديث المشهور وعضّده بأحاديث أخرى على منواله - ثم قال بعدها: فالذي يروي هذه الأخبار مستحسنا لها ومعولا عليها كيف يجوز**

١- المصدر نفسه ج٣ ص٢١٥.

منه الشك في أنه كان يذهب إلى أن الحاكم يحكم بعلمه لولا قلة التأمل من ابن الجنيد؟ قال الشيخ أبو العباس: هذا الرد من السيد والحط على ابن الجنيد بالمعارضة له بحكم علي عليه السلام وهو إمام معصوم يدل على أن المانع يمنع منه أيضا، فكيف يُدَّعى اتفاق الإمامية كافة على أن الحاكم يحكم بعلمه وموضع الخلاف غيره؟ لكنه أعلم بما قال. والذي يظهر لي من هذه العبارة أن احتجاج السيد المرتضى على ابن الجنيد بهذا الحديث وما شاكله ليس مطابقا لموضع الخلاف، لأن موضع الخلاف في أنه هل للحاكم أن يحكم بعلمه على الإطلاق؟ والسيد احتج على أن عليا عليه السلام حكم بعلمه، وذلك ليس محل الخلاف، فلعل المخالف إنما خالف في غير المعصوم، ولم يخالف في المعصوم. هكذا توجيه كلام الشيخ أبو العباس، وهو حسن، فإن الظاهر أن الخلاف بينهم إنما هو في غير الإمام»[١].

وأما إمكان خفاء أدلة العصمة على ابن الجنيد فدعوى ضعيفة كذلك، فإنه في زمانه - حيث كان معاصرا للكليني - كانت الأدلة قد استحكمت في الأصول. فالمعتمد إذن هو الحمل على الاشتباه في فهم مراده، وإلا لانضم إلى المفيد آخرون في النكير عليه في أمر العصمة.

وإنّا - على كل حال - لا نملك إلا الالتزام بقواعد الشرع وأحكامه، فإذا كنا عرفنا امرئا منا بالعدالة، ثم جاءتنا حكاية عنه تخدشها، ولم نجد الحكاية ثابتة أو مورثة للقطع أو الاطمئنان؛ فإنه ليس لنا إسقاط عدالته أو إخراجه منا بمجرد ذلك. وحال ابن الجنيد هي هذه؛ وهي كحال أحمد بن نوح السيرافي مثلا؛ الذي عُرف بالفقاهة والوثاقة، ولكن حُكي عنه أنه قائل بمقالة فاسدة هي إمكان رؤية الله تعالى، فلم يسع الرجاليين سوى الحكم ببقاء عدالته ووثاقته، إذ لم تثبت عنه تلك الحكاية.

١- عوالي اللئالي ج٣ ص٥١٩.

س٣: مـا تفسـيركم لروايـة (علمـاء أبـرار أو أتقيـاء) التـي دارت بيـن المعلـى بـن الخنيـس وابـن أبـي يعفـور؟

ج٣: إن الـذي دار بـين عبـد الله بـن أبي يعفـور والمعـلى بـن خنيـس لا يـدل عـلى انتفـاء اعتقـاد الأول بعصمـة الأئمـة عليهـم السـلام، كـما لا يـدل مـا نطـق بـه الصـادق عليـه السـلام في الروايـة عـلى تصحيـح هـذا الانتفـاء، وإنـما غايـة مـا هنالـك تبديـده عليـه السـلام مـا توهّمـه ابـن خنيـس مـن إمـكان إطـلاق صفـة النبـوة عـلى الأئمـة بذريعـة ثبـوت كونهـم محدَّثـين مـن الملائكـة كـما الأنبيـاء عليهـم السـلام. وإليـك البيـان:

قـد روى الكـشي بسـنده عـن أبي العبـاس البقبـاق قـال: «**تذاكـر ابـن أبي يعفور ومعـلى بـن خنيـس، فقـال ابـن أبي يعفـور: الأوصيـاء علـماء أبـرار أتقيـاء. وقـال ابـن خنيـس: الأوصيـاء أنبيـاء. قـال: فدخـلا عـلى أبي عبـد الله عليـه السـلام، قـال: فلـما اسـتقر مجلسـهما، قـال: فبدأهمـا أبـو عبـد الله عليـه السـلام فقـال: يـا عبـد الله ابـرأ ممـن قـال إنـا أنبيـاء**»[١].

وهـذه الروايـة - كـما تـرى - ليـس فيهـا إلا الـبراءة ممـن قـال فيهـم أنهـم أنبيـاء، ولكـن بعـض معوجـي السـليقة يـروق لهـم أن يذهبـوا بهـا إلى معنـى آخـر هـو نفـي عصمتهـم عليهـم السـلام! ولئـن سـألتهم عـن الدليـل قالـوا: إن بـراءة الإمـام هنـا إنـما هـي مـن اعتقـاد المعـلى بـن خنيـس، وهـو بهـذا يصـادق عـلى اعتقـاد عبـد الله بـن أبي يعفـور، لأن النـزاع كان بـين الطرفـين وقـد دخـلا عـلى الإمـام متحاكمـيْن، ولم يكـن اعتقـاد ابـن أبي يعفـور فيهـم سـوى أنهـم مجـرد علـماء أبـرار أتقيـاء، لم يذكـر أنهـم معصومـون أو لهـم خصائـص غـير عاديـة، ولا ذكـر

١- رجال الكشي ص٢٢١.

ذلك الإمام.

وهذا استدلال مضحك! لبداهة عدم تنافي القول بأن الأوصياء علماء أبرار أتقياء مع القول بأنهم معصومون، فهذا مثلا ثقة الإسلام الكليني عليه الرحمة؛ كان يعبّر عنهم بأنهم علماء وهو مع ذلك معتقد بعصمتهم عليهم السلام، فتراه في ديباجة كتابه الكافي يقول: «**فاعلم يا أخي أرشدك الله أنه لا يسع أحدا تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه؛ إلا على ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام: اعرضوها على كتاب الله فما وافى كتاب الله عز وجل فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه**»[١] ثم تراه يترجم لباب من أبواب كتابه بقوله: **باب في أن الأئمة بمن يشبّهون ممن مضى؛ وكراهية القول فيهم بالنبوة**، ويجعل أول حديث فيه ما «**عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما موضع العلماء؟ قال: مثل ذي القرنين وصاحب سليمان وصاحب موسى عليهم السلام**»[٢] وسادس الأحاديث ما عن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه: «**نحن خزان علم الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض**»[٣].

ثم في الباب الذي يليه وهو: **باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام**، يجعل أول أحاديثه ما عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام وفيه: «**وأيدهم بروح الشهوة فبه اشتهوا طاعة الله عز وجل وكرهوا معصيته**»[٤] وهكذا إن تصفحّت كتابه الكافي؛ ديباجته وأبوابه وأحاديثه؛

١- الكافي ج١ ص٨.

٢- المصدر نفسه ج١ ص٢٦٨.

٣- المصدر نفسه ج١ ص٢٧٠.

٤- المصدر نفسه ج١ ص٢٧٢.

تجده مشحونا بما يدل على العصمة واعتقاده بها.

وعبد الله بن أبي يعفور رحمه الله لا يختلف عن الكليني في هذا الاعتقاد، فليس مجرد تعبيره عن الأوصياء بأنهم علماء أبرار أتقياء يعني أنه ينفي عصمتهم أو يراهم كغيرهم من البشر سوى أنهم علماء أبرار، كيف وهو الذي يروي أنهم مسدّدون من الله تعالى محدَّثون من الملائكة؟ فقد أخرج الصفار بسنده عنه قال: «**قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكان علي عليه السلام يُنكَت في قلبه أو يوقَر في صدره وأذنه؟ قال: إن عليا عليه السلام كان محدَّثا. قال: فلما أكثرتُ عليه قال: إن عليا عليه السلام يوم بني قريظة وبني النضير كان جبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره يحدِّثانه**»[1] وهذا يساير العصمة كما هو معلوم.

وإن له من الأحاديث ما يكشف عن أنه يعتقد في الإمام ما يفوق الاعتقاد بمجرد كونه عالما برا تقيا، ولذا لا بد من أن لا يُفهم تعبيره عنه بالعالم على نحوٍ يتضمن نفي الاعتقاد بعصمته وعلمه اللدني واطلاعه على الغيب وما إلى ذلك. من تلك الأحاديث ما رواه الكشي عنه قال: «**قلت لأبي عبد الله عليه السلام: والله لو فلقتَ رمانة بنصفين، فقلتَ: هذا حرام، وهذا حلال، لشهدتُ أن الذي قلتَ: حلال؛ حلال، وأن الذي قلتَ: حرام؛ حرام. فقال: رحمك الله، رحمك الله**»[2]. وهذا الحديث يساير الاعتقاد بالعصمة في مرتبة عالية؛ لا في الحكم فقط بل في الموضوع.

بهذا يُعلم أن وصف ابن أبي يعفور للأوصياء بأنهم علماء إنما يتضمن معنى عصمتهم، إذ إن هذا الوصف هو ما كان يجري على لسان الأئمة وشيعتهم، وهو مع ذلك كان يستتبع ضمنيا كل معاني فوقيتهم على سائر

١- بصائر الدرجات ج٢ ص٣٤١.

٢- رجال الكشي ص٣٢٣.

البشر، كتمتعهم بالعصمة والعلم اللدني والإلهام الإلهي والتحديث الملائكي والاطلاع على الغيب والضمائر وما إلى ذلك. هذا هو المرتكز في أذهان الشيعة تبعا لما تلقوه من أئمتهم عليهم السلام، والروايات الدالة عليه كثيرة منها على سبيل المثال ما عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام قال: «**الأئمة علماء، صادقون، مفهَّمون، محدَّثون**»[١].

وتدلنا الآثار على أن بعضًا من الأصحاب إذ سمعوا من الأئمة عليهم السلام أن الملائكة تحدثهم؛ ما تعقّلوا الفرق بينهم وبين الأنبياء عليهم السلام، وما ميّزوا بين النبي والمحدَّث، فوقعوا في الغلو بقولهم أن الأئمة أنبياء، كأبي الخطاب لعنه الله، ففي الخبر عن أبي جعفر عليه السلام: «**هي التي هلك فيها أبو الخطاب فلم يدرِ ما تأويل المحدَّث والنبي**»[٢]. غير أن آخرين أنجوا أنفسهم من الهلكة بالرجوع إلى أئمتهم ليفسّروا لهم ما أشكل عليهم، كحمران عليه الرضوان، الذي جاء إلى أبي جعفر عليه السلام قائلا: «**أليس حدثتَني أن عليا عليه السلام كان محدَّثا؟ قال: بلى. قلت: مَن يحدثه؟ قال: مَلَك يحدثه. قال: قلتُ: أقول أنه نبي أو رسول؟ قال: لا؛ ولكن قل: مَثَله مثَل صاحب سليمان، وصاحب موسى، ومُثَله مثل ذي القرنين**»[٣].

وبدلالة هذا الحديث الأخير تعرف أن المعلى بن خنيس كان ممن زلّت به القدم لبرهة فقال بمقالة أبي الخطاب بعد إذ لم يدرِ ما تأويل المحدَّث والنبي، فكان أن دار بينه وبين ابن أبي يعفور جدال في ذلك، فبينما كان ابن خنيس يقول أن الأوصياء أنبياء لمكان حديث الملائكة معهم؛ كان ابن أبي يعفور يقول أنهم علماء أبرار أتقياء، أي أنهم مع كونهم معصومين مسددين محدَّثين مفهَّمين؛ لا يجوز إطلاق وصف النبوة عليهم، ولا نشبّههم إلا

١- بصائر الدرجات ج١ ص٣٣٩.

٢- الكافي ج١ ص٢٧٠.

٣- بصائر الدرجات ج١ ص٣٤٣.

بصاحب سليمان عليهما السلام الذي وصفه القرآن بأنه عالم في قوله تعالى: «**قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ**»، أو بصاحب موسى عليهما السلام الذي وصفه القرآن أيضا بأنه عالم في قوله تعالى: «**وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا**» أو بذي القرنين عليه السلام الذي وصفه القرآن بأنه محدَّث معلَّم من الله سبحانه في قوله: «**قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ**».

هذا هو ما دار بين الرجلين، وهو كما ترى بعيد تماما عن النقاش في العصمة أو التردد فيها. إنما هو نقاش في جواز إطلاق صفة النبوة على الأوصياء من عدمه، وقد حسم الأمر الصادق عليه السلام بقوله ابتداءً لابن أبي يعفور: «**ابرأ ممن قال إنّا أنبياء**»، فكانت هذه بذاتها آية من آيات الصادق عليه السلام إذ علم ما كان دائرا بين الرجلين قبل أن يتكلما، وعلى أثرها رجع ابن خنيس عن زلّته.

وإن معوجي السليقة حسبوا أن قول ابن أبي يعفور أن الأئمة علماء أبرار أتقياء ينفي اعتقاده بالعصمة! وما هذا التوهم منهم إلا بسبب قصر باعهم في الاطلاع على الأخبار والآثار التي سقنا لك شيئا منها، حيث تُظهر بجلاء طبيعة المعركة الفكرية التي ولَّدت مثل هذا الجدال الذي دار بين الطرفين، وأن النقاش كان ناظرا إلى مسألة كون الأئمة محدَّثين وما يبتني على ذلك من اعتقاد في صفتهم ليس إلا، وخلاصته أن ابن خنيس كان يقول: ثبت أنهم محدَّثون من الملائكة فهم أنبياء! فردّ عليه ابن أبي يعفور: نعم هم محدَّثون غير أني لا أتجاوز في وصفهم ما وصفوا به أنفسهم فأقول أنهم علماء. وفي الحديث عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: «**بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ؛ قال: هم الأئمة عليهم السلام**»[1].

١- الكافي ج١ ص٢١٤.

س٤: قال الشيخ المامقاني في كتاب تنقيح المقال:

”بـل أكثـر مـا نعتقـده الآن فـي أهـل البيـت عليهـم السـلام كانـوا يومئـذ يسـمّونه غلـوّاً“.

فمـا تفسـيركم لهـذه العبـارة؟ وهـل تعنـي أن العقائـد ومنهـا العصمـة يمكـن أن تتطـور وبعـض مـا لـم يكـن ضرورياً يصبـح ضرورياً والعكـس صحيـح؟!

كمـا أن الشـيخ الحبيـب قـال فـي إحـدى محاضراتـه متحدثـاً عـن القمييـن أنهـم كانـوا يعتبـرون مـن ينكـر سـهو النبـي مغاليـا، وكانـوا ضعفـاء فـي العقيـدة!

والسـؤال الـذي يطـرح نفسـه لمـاذا لا نحكـم إذن بخـروج القمييـن مـن التشـيع؟ فمـن يقـول بسـهو النبـي صلـى اللـه عليـه وآلـه يكـون منكـراً للعصمـة ومـن ينكـر العصمـة لا يكـون شـيعياً؟

ج٤: الـضرورة الدينيـة في عـالم الواقـع والحقيقـة لا تتبـدل ولا تتغـير، إنـما يكـون تكشّـفها أو اكتشـافها متوقفـا عـلى الإدراك البـشري، وهـو تـارة يصيـب وأخـرى يخطـئ، «**فكـم مـن أمـر جـلي ظاهـر عنـد القدمـاء قـد اعـتراه الخفـاء في زماننـا لبعـد العهـد وضيـاع الأدلـة. وكـم مـن شيء خفـي في ذلـك الزمـان قـد اكتسـى ثـوب الوضـوح والجـلاء باجتـماع الأدلـة المنتـشرة في الصـدر الأول، أو تجـدد الإجمـاع عليـه في الزمـان المتأخـر**» كـما قـال السـيد بحـر العلـوم.

وكلام العلامـة المامقـاني رحمـه الله إنـما كان في مقـام التحذيـر مـن الاسترسـال في الاعتـماد عـلى جـرح بعـض القدمـاء كالقميـين لبعـض الـرواة بدعـوى أنهـم مـن أهـل الغلـو، حيـث بـيَّن أنهـم كانـوا مفرطـين في نسـبة الرجـل إلى الغلـو مـا إنْ سـمعوا منـه روايـة لم يهضموهـا. ومـا قولـه: «**إن الغلـو عنـد القدمـاء ينسـب إلى الرجـل بأدنـى شيء، بـل أكثـر مـا نعتقـده الآن في أهـل البيـت عليهـم السـلام**

كانوا يومئذ يسمّونه غلوا»[1] إلا معطوفا على قوله: «إنه لا يخفى على من تتبّع أحوال القدماء - سيما القميين منهم- أنهم كانوا يجرحون الرجل بأدنى شيء، وينسبون إليه الانحراف في فروع أصول الدين بمجرد رؤية رواية في كتابه دالة عليه، أو نسبه واحد ذلك إليه، فيلزم المجتهد في الرجال أن يبذل جهده في تحقيق ذلك، وأنه إذا ثبتت عنده وثاقة الرجل؛ وكونه إماميا بشهادة أهل الخبرة بذلك - كالنجاشي والشيخ والعلاّمة وأضرابهم- لا يقبل في حق الرجل تهمة في ما يرجع إلى فروع أصول المذهب أو الدين (...) ولا ينبغي قبول كل جرح من كلّ أحد؛ فإن جرحهم ليس كالتعديل، فإن مقتضى الاشتباه في التعديل يسير، بل من أمعن النظر في كلماتهم ودقق الفكرة في سيرتهم علم أنهم لا يوثقون الرجل إلا إذا كان في أعلى درجات العدالة، ولكنهم في الجرح يجتزئون بأدنى جرح من أحد، مع أن مقتضيات الاشتباه في الجرح كثيرة؛ فإن جملة كثيرة مما نعتقده في حق النبي صلى الله عليه و آله وسلم والأئمة عليهم السلام اليوم كان يُرمى المعتقد به في سالف الزمان بالارتفاع و الغلو، وكثيرا ما يجرحون الراوي بأدنى سبب، وكانوا يخرجون الراوي من قم لأشياء لا تورث فسقا قطعا - كتمويه الأمر على حماره بأن في ذيل ثوبه شعيرا أو علفا.. ونحو ذلك - فينبغي التدقيق في أمر الجرح مثل العدالة، بل أكثر، لما ذكرنا من كثرة مقتضيات الاشتباه في الجرح، حتى أنه قد وقع نزاع كثير بين الشيعة أنفسهم في بعض فروع الأصول على وجه أدى إلى المنافرة بينهم»[2].

ومن هذا تعلم أن كلامه رحمه الله أجنبي أصلا عن البحث في ضرورة الاعتقاد بالعصمة عند القدماء، فإنهم - بمن فيهم القميون - كانوا معتقدين بها. غاية ما هنالك أنهم كانوا يفرطون في جرح بعض الرواة لرواياتهم ما

١- تنقيح المقال ج٦ ص٣٤٠.

٢- المصدر نفسه ج٢ ص٣٥٤.

اعتـبروه - لخفـاء الأمـر أو عـدم إدراكـه - غلـوا وارتفاعـا. وإنّـا اليـوم بعـد اجتماع الأدلـة واتسـاع نطـاق الإدراك لم نجـده شـيئا يوجـب القـدح، بـل وجدنـاه متفقـا مـع الضروريـات مـن مذهبنـا. كـما قـد يكـون بعـض مـا لا نعتـبره اليـوم ضروريـا لضيـاع الأدلـة؛ هـو عندهـم مـن الضروريـات لقـرب العهـد بالأدلـة.

ومهـما يكـن مـن أمـر؛ فـإن كلام العلامـة المامقـاني إنـما يخـص فئـة مـن القدمـاء كالقميـين، لا جميعهـم كالبغداديـين. وعليـه فلنـا التمسـك بـأن الاعتقـاد بالعصمـة كان ولا يـزال عـلى مـرّ أزمـان الشـيعة ضروريـا، منـذ عهـود حضـور الأئمـة عليهـم السـلام إلى يومنـا، قديـما وحديثـا، إذ لا يـضر أن تكـون فئـة مـن فئـات الشـيعة غـير معتقـدة بـه لعوامـل فكريـة أو بيئيـة ثقافيـة قـد طـرأت عليهـا فأوقعتهـا في هـذا القصـور أو التقصـير. هـذا إنْ سـلَّمنا جـدلا بـأن القميـين مـا كانـوا يعتقـدون بالعصمـة، فإنهـم في الحقيقـة كانـوا بهـا معتقديـن. وأمـا قـول بعضهـم بوقـوع السـهو مـن النبـي صـلى الله عليـه وآلـه والأئمـة عليهـم السـلام؛ فـلا يـضر باعتقادهـم بالعصمـة، ذلـك لأن التدقيـق في أقوالهـم قادنـا إلى أنهـم قـد أخـذوا بروايـات ذكـرت (**الإسـهاء**) لا (**السـهو**)، بمعنـى أن الله تعـالى قـد أسـهى نبيّـه صـلى الله عليـه وآلـه ليُعلـم مـا يترتـب عـلى السـهو مـن أحـكام. وهـذا القول - علميـا - لا ينـافي بالاعتقـاد بالعصمـة عنـد صاحبـه لأن (**الإسـهاء**) عبـارة عـن تبـدّل الواقـع بـما يتبـدّل معـه التكليـف. ونحـن وإن خطّأناهـم في أخذهـم بتلـك الروايـات لموافقتهـا العامـة؛ فإنّـا لا نملـك أن نتحامـل فنحمّلهـم لازمًـا لا يقولـون بـه ونتهمهـم بإنـكار العصمـة مـع قولهـم بهـا. ولـك أن تراجـع في ذلـك بعـض محاضراتنـا في الليـالي الرمضانيـة لسـنة ١٤٣٤ ودروس الـكلام حيـث فصّلنـا هـذه المسـألة.

س٥: سؤال دائما يتبادر إلى ذهني لماذا لا نحكم على من يقول بسهو النبي وبمن يقر بنزول عبس وتولى في النبي بالخروج من المذهب؟ فكما سمعت أن هناك من مفسِّرينا وعلماءنا من يقول بنزولها في النبي صلى الله عليه وآله فلماذا لا نحكم بخروج هؤلاء المفسرين من المذهب؟ وبخروج كل من يقول بسهو النبي صلى الله عليه وآله من المذهب كالقميين؟ فهؤلاء خالفوا ضرورة من ضروريات الدين وهي العصمة؟

وحسب علمي المتواضع أن كثيرا من العلماء يقول أن فعل آدم كان تركا للأولى! فلماذا لا نحكم على كل من يجوِّز على الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام بترك الأولى بالخروج من الدين؟ أليس ترك الأولى منافيا للعصمة؟

ج٥: إذا كان القائل بهذه المقالات الفاسدة عندنا لا يلتزم بخدشها العصمة؛ لخفاء أو لشبهة أو لضعف إدراك أو قصور؛ فليس لنا إخراجه من المذهب، لأنه التزم بالأصل؛ وأنكر تفصيلا عنه. أي أنه يلتزم بالعصمة، ويقول مثلا: أن (**ترك الأولى**) غير ضارٍّ بها، وكذا (**الإسهاء**) غير ضار. نعم؛ لو فُرِض وضوح الأمر بما تمّت به الحجة على القائل؛ فلنا حينئذ الحكم بخروجه من المذهب. ومهما يكن؛ فإن لنا تشديد النكير عليه بعد إيضاح أن هذه الأمور تخدش العصمة واقعا.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٌ وَأَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِيْنِ الطَّاهِرَيْنِ

وَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى قَتَلَتِهِمْ وَأَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ.